

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن 2645 (2022) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حتى 15 تموز/يوليه 2023، طبقاً لقرار مجلس الأمن 2476 (2019) الذي أنشئ المكتب بمقتضاه، وغيّر مقتضيات الإبلاغ من 120 يوماً إلى 90 يوماً. ويتضمن التقرير التطورات المهمة التي طرأت منذ تقريره السابق (S/2022/481) ويُقدّم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية المكتب المتكامل.

ثانياً - المسائل السياسية والحوكمة الرشيدة

2 - يبرهن الوضع الراهن في هايتي على مدى الترابط والتعاقد بين الأبعاد السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية. وقد استفادت العصابات المسلحة من هذا الوضع فتعززت قوتها واشتد نفوذها. وشُلت حركة البلد بسبب التدهور الكبير الذي طرأ على الحالة الأمنية في الأسابيع الأخيرة. فقد سيطرت العصابات الإجرامية على المنشآت الاستراتيجية الحيوية مثل ميناء بورت أو برنس الدولي ومحطة الوقود الرئيسية في البلاد (محطة فاروه). وأدى حصار محطة الوقود إلى وقف كامل تقريباً للخدمات الحيوية كخدمات توزيع المياه والصرف الصحي وجمع القمامة والكهرباء والمراكز الصحية. وظهرت في هذه الظروف حالات إصابة بالكوليرا وأدى الوضع الحالي إلى نشوء الظروف المواتية لوقوع زيادة مريعة في تلك الحالات في أنحاء البلد قاطبة.

3 - وتفاقمت في أعقاب الذكرى السنوية الأولى لاغتيال الرئيس جوفينيل مويس في 7 تموز/يوليه الاضطرابات المدنية في محيط بورت أو برنس وكاب - هايتيان (المقاطعة الشمالية)، وبيتي - غواف (المقاطعة الغربية)، وجامكيل (المقاطعة الجنوبية الشرقية)، واندلعت مظاهرات كبرى احتج المشاركون فيها على ارتفاع التضخم والنقص الحاد في الوقود وطالبوا باستقالة رئيس الوزراء.



4 - وأدى إعلان رئيس الوزراء في 11 أيلول/سبتمبر عن وقف الإعانات المخصصة للوقود إلى موجة جديدة من الاضطرابات العنيفة. وتسببت الحواجز التي نصبت في الطرق في أرجاء البلد بأسره في إغلاق العاصمة ومراكز حضرية كبيرة إغلاقاً تاماً. وشرعت الشرطة في اتخاذ إجراءات منسقة لإزالة الحواجز من الطرق في 16 أيلول/سبتمبر وهو نفس اليوم الذي قام فيه تحالف يضم عدداً من العصابات الإجرامية الناشطة في العاصمة بالسيطرة على محطة الوقود الرئيسية بالبلد في فاروه. وأمام ازدياد مظاهر التوتر، قام الموقعون على الاتفاقات المختلفة بتغيير تحالفاتهم فأضفى ذلك مزيداً من التعقيد على الجهود المبذولة في سبيل التوصل إلى توافق في الرأي.

5 - وأعرب رئيس الوزراء في خضم الاضطرابات عن تعاطفه مع الناس فيما يكابدونه من معاناة وعبر عن أسفه لما تعرضت له السلع الأساسية والمعونة الإنسانية من نهب. وشجع الهايتيين على ألا يندفعوا بطنين الخطاب السياسي العنيف، وأن يقاوموا المصالح الخاصة وأن يوحّدوا صفوفهم لما فيه مصلحة البلد. وكرر دعوته إلى إجراء حوار عريض ومفتوح مع جميع الأطراف المعنية وشدد على التزام الحكومة بتعزيز الشرطة الوطنية وزيادة الإيرادات الجمركية وتحسين الاقتصاد والحد من تراجع الإعانات المخصصة للوقود.

6 - وفي سياق التطرق إلى المظالم الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء الاحتجاجات، حدد رئيس الوزراء خطة سياسة اجتماعية من ست نقاط في إطار ميزانية الدولة للفترة 2022-2023، باستخدام مخصصات إضافية جرى تحصيلها عبر إصلاح قطاعي الجمارك والإعانات. وتتألف الخطة من (أ) الاستثمار في التنمية الزراعية والبنية التحتية، (ب) والتغذية المدرسية، (ج) وإقامة مرافق يوزع فيها الغذاء مجاناً، (د) وإنشاء صندوق لخلق فرص عمل لائقة، (هـ) وتنظيف الشوارع، (و) واتخاذ تدابير مالية تساعد في التعويض عن ارتفاع تكاليف المعيشة.

7 - وتحدث العديد من الشخصيات السياسية البارزة في البلد علناً خلال الاضطرابات المدنية، فحث معظمهم الناس على التزام الهدوء بينما شجع بعضهم المتظاهرين بلهجة تأجيجية مكشوفة على مناهضة الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية. وأصدر وزير العدل والأمن العام بياناً أدان فيه أعمال العنف وتوعد المحرضين عليه بمساءلتهم أمام القانون.

8 - ولم يحرز تقدم يذكر صوب التوصل إلى اتفاق بقيادة هايتية يفسح المجال أمام إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ضمن إطار زمني توافقي، على الرغم من الجهود التي بذلها المكتب المتكامل لحمل الجهات الفاعلة الرئيسية على التفاوض. وعمل ممثلو الحكومة وعدة من هيئات المجتمع المدني والمنصات السياسية على توسيع قاعدة التوافق من أجل إجراء الانتخابات والعودة إلى النظام الدستوري. وقد أصدرت اللجنة الثلاثية المؤلفة من ممثلين عن الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدينية والقطاع الخاص تقريراً في نهاية شهر حزيران/يونيه يتعلق بالمشاورات التي أجريت بشأن سبل إنهاء الأزمة مع ما يفوق 170 هيئة تشمل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. واقترح التقرير ترتيباً جديداً لتقاسم السلطة يستند إلى فترة انتقالية تصل مدتها إلى سنتين.

9 - وعقد رئيس الوزراء أرييل هنري في 14 و 15 و 18 تموز/يوليه جولة افتتاحية من المفاوضات بين الموقعين على اتفاق 11 أيلول/سبتمبر وقادة الوفد المشترك بين اللجنة المعنية بإيجاد حل هايتي للأزمة (المعروفة بمجموعة مونتانا) وتحالف بروتوكول الوفاق الوطني. وكشفت التصريحات الصادرة عن كلا الجانبين عن استمرار الخلاف المتعلق بقيادة الجهاز التنفيذي هل تستمر بيد رئيس الوزراء وحده، أم هل

تحل محلها قيادة مؤقتة مزدوجة تتألف من رئيسٍ ورئيسٍ للوزراء معا. وتتباين الآراء أيضا حول مسألة إشراك جهات جديدة إضافية في المحادثات.

10 - ودفع الشلل السياسي بمجموعة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص إلى تقديم رسالة مفتوحة مؤرخة 23 آب/أغسطس ناشدوا فيها الحكومة تعبئة الإيرادات المحلية عبر جباية الضرائب والرسوم والجمارك كوسيلة لزيادة تمويل الشرطة الوطنية. ورحب بهذا النداء أطراف عديدة أعربت عن مساندتها لأن يضطلع قادة الأعمال بدور مؤثر في احتواء التداعيات الاقتصادية للأزمة.

11 - ولم يحصل أي تقدم في عملية الترشيح لتجديد المجلس الانتخابي المؤقت المؤلف من تسعة أعضاء، وهي خطوة ضرورية لإجراء الانتخابات وحكمٍ رئيسي في اتفاق 11 أيلول/سبتمبر. وقد يُهدر بسبب ذلك الاستثمار الرأسمالي الطويل الأجل في تلك المؤسسة كما تعرّض موارد بشرية للخطر.

12 - وأبدت المنظمات الإقليمية استعدادها للاضطلاع بدور استباقي في مساعدة حكومة هايتي إضافة إلى جهود تعزيز الحوار المبذولة داخل البلد. فقد اعتمد الاجتماع العادي الثالث والأربعون لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية المعقود بسورينام في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه بيانا ختاميا أعرب فيه عن بالغ قلقه من تدهور الحالة الأمنية وأكد استعداد المنطقة للمساعدة في حل الأزمة، بما في ذلك من خلال إيفاد بعثة لتقصي الحقائق. واستضافت حكومة سورينام لاحقا في 8 تموز/يوليه الاجتماع الافتراضي الرابع للشركاء الدوليين لهايتي الذي شارك فيه ممثلو 17 حكومة وجهة مانحة دولية وشددوا على ضرورة أن تتحد الجهات الهايتية صاحبة المصلحة وأن ترسم طريقا جديدا للمضي قدما، وحثوا على تقديم مساهمات إلى صندوق التبرعات المشترك للمساعدة الأمنية المقدمة إلى هايتي.

13 - وعقد اجتماع خاص للمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية في 17 آب/أغسطس بناء على طلب حكومة هايتي. ودعا وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي الجهات الإقليمية الشريكة إلى دعم الجهود المبذولة في سبيل مكافحة الاتجار بالأسلحة. وطلب تقديم المساعدة لتعزيز الشرطة الوطنية وتوفير معدات إنفاذ القانون على وجه الاستعجال. وكرر المدير العام للشرطة هذا الطلب في قمة رؤساء الشرطة المعقود بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

14 - وأمام استمرار الحصار المضروب على الميناء الذي لم تقو الشرطة على فكه وظهور مرض الكوليرا، وجهت الحكومة لاحقا في 7 تشرين الأول/أكتوبر طلبا لنشر قوة دولية متخصصة بقوام كاف على وجه الاستعجال لوقف الأزمة الإنسانية المستشرية في قاطبة أنحاء البلد بسبب أعمال العصابات المسلحة أساسا، ولتتمكن من توزيع الوقود والمياه، وتشغيل المستشفيات والمدارس وفتح أبوابها، وتأمين حرية نقل السلع وتنقل الأشخاص. وقدم الأمين العام في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022 رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/747) بشأن خيارات تعزيز الدعم الأمني المقدم إلى هايتي، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره 2645 (2022)، عقب مشاورات عريضة أجرتها الأمانة العامة، ويشمل ذلك زيارة إلى هايتي في الفترة من 4 إلى 7 أيلول/سبتمبر لإجراء مناقشات مع الحكومة.

15 - ولم يزل المكتب المتكامل ومنظومة الأمم المتحدة طوال هذه الفترة يدعمان تجديد عملية الحوار بعقد مشاورات واجتماعات غير رسمية لتحديد أصوات بناءة من المجتمعات المحلية المهمشة ومن النساء والشباب من مختلف الأطياف السياسية. وعقد المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعاون مع المجتمع المدني الهايتي حلقة عمل في شهر حزيران/يونيه بشأن الحوكمة تتناول التحديات الرئيسية المتصلة

بالأمن والإصلاح الدستوري والانتخابات. ودعمت الأمم المتحدة في 13 آب/أغسطس منتدى ضم مجموعات المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمنظمات النسائية، وركز على الإدماج السياسي للمجتمعات المحلية المهمشة. ودعم المكتب المتكامل تجمعا أقامه المجتمع المدني في 25 آب/أغسطس لتجديد الحوار مع أعضاء الحكومة، والثالث المتبقي من أعضاء مجلس الشيوخ، والموقعين على الاتفاق السياسي المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر، وقادة المبادرة المشتركة بين مجموعة مونتانا وتحالف بروتوكول الوفاق الوطني. ودعمت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام إضافة إلى ذلك إيفاد خبيرين في شؤون الحوار لبحث الخيارات المتاحة في الظرف السياسي الراهن.

ثالثا - الحد من العنف

16- اندلعت اشتباكات كبرى في 7 تموز/يوليه في بلدية سيتي سولاي (المقاطعة الغربية) بين عصاباتين مسلحتين متناحرتين. ففي الفترة من 7 تموز/يوليه إلى 5 آب/أغسطس، قتل 221 شخصا (من بينهم 14 امرأة و 7 فتيات)، وجرح 183 آخرون (من بينهم 38 امرأة و 6 فتيات و 14 فتى)، وتعرض 8 رجال للاختفاء القسري. ووقعت 57 امرأة على الأقل، تتراوح أعمارهن بين 19 و 47 عاما، ضحايا للعنف الجنسي، واغتُصب بعضهن مرارا. وقد أنشأت الشرطة الوطنية على إثر ذلك لجنة تحقيق وأجرت مقابلات مع الضحايا وأقاربهم بالتعاون مع الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان.

17- ولم يكن للشرطة طيلة اندلاع الاشتباكات سيطرة على مراكز الشرطة في سيتي سولاي ولم تقو على إزالة الحواجز التي نصبها العصابات على طول الطرق الرئيسية. ولم تتمكن الشرطة من الوصول إلى الأحياء الأخرى التي تسيطر عليها العصابات مثل دلماس السفلى ومارتيسان وقرية الرب في منطقة بورت أو برنس الحضرية. ولا تزال تسجّل أنباء عن ارتكاب العصابات جرائم بارتداء زي شرطة مزيف، وهذا ما يزيد من التحديات التي تعيق فعالية الشرطة. بيد أن الشرطة حققت مكاسب ملموسة على مدى عدة أسابيع في التصدي للعصابات الضالعة في قتل ضباط شرطة واختطافهم في كروا دي بوكيه (المقاطعة الغربية) وبيتيت ريفيير (مقاطعة أرتيبونيت).

18- وداهمت عصابات مدججة بالأسلحة محكمة بورت أو برنس الابتدائية في 10 حزيران/يونيه واحتلت مقرها. ولم تستعد الشرطة حتى الآن سيطرتها على المبنى. واخْتُطف سبعة من موظفي الجمارك في حوادث منفصلة وقعت في الفترة من 9 إلى 20 حزيران/يونيه في بورت أو برنس، ثم أُطلق سراحهم بعد الحصول على فدية. وهوجمت هيئة الموائى الوطنية الهايتية في 16 حزيران/يونيه و 9 تموز/يوليه. ووجهت تهديدات خطيرة ضد مؤسسات أخرى تقع في بورت أو برنس، بما في ذلك السجن الوطني، والمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية، والمصرف المركزي، فاضطر ذلك الشرطة إلى المبادرة بنصب قوات شرطية ثابتة في عدة مواقع وتسيير دوريات.

19- وانتشر عنف العصابات ليشمل أيضا المناطق الواقعة خارج العاصمة. ففي مقاطعة أرتيبونيت، أعاققت العصابات حرية التنقل على طول الطريق الوطني وقامت بتدمير الممتلكات واختطاف المسافرين. ونفذت الشرطة عقب ذلك العديد من العمليات لإطلاق سراح العديد من الضحايا المختطفين، وأسفرت تلك العمليات عن مقتل شرطي واحد ووقوع عدة إصابات بين أفراد العصابات.

20 - وبلغت الجرائم العنيفة وخصوصا منها جرائم الاختطاف والقتل مستويات جديدة في بلديات سيدي سولي، وكروا دي بوكيه، ودلماس، وبورت أو برنس، وتاباري (المقاطعة الغربية). ففي الفترة ما بين 1 يناير/ كانون الثاني و 31 أغسطس/ آب 2022، سجلت السلطات اختطاف 877 شخصا من بينهم 182 امرأة و 13 فتاة و 15 فتى. وظل عدد عمليات الاختطاف مرتفعا طوال فترة التقرير، وذلك في أعقاب عدد قياسي سبق تسجيله في شهر أيار/مايو. واستُهدف الأطباء ومنظمو الأعمال بشكل متزايد بسبب إمكانية الحصول على فدية أكبر مقابل الإفراج عنهم. وسجلت الشرطة 1 349 من جرائم القتل العمد في جميع أنحاء البلد، ووقع معظمها في منطقة بورت أو برنس الحضرية (16.8 جريمة قتل بين كل 100 000 من السكان)، بزيادة قدرها 25.5 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021. وأحرق أفراد عصابة في سيدي دودون (كروا دي بوكيه، المقاطعة الغربية) أما وابنتها أحياء في سيارتهم في 20 آب/أغسطس.

21 - وأدى الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة وصرفها عن وجهتها بطرق غير مشروعة إلى تفاقم الحالة الأمنية المتردية. فقد ضبطت الشرطة في شهر تموز/يوليه كميات من الأسلحة والذخائر في خمس عمليات حجز رئيسية نفذتها. وقامت الشرطة خلال اثنتين من تلك العمليات، بالاشتراك مع الجمارك، بضبط أكثر من 120 000 دفعة نيران. وأقيل المدعي العام لبورت دو بيه في 8 تموز/يوليه واعتُقل في وقت لاحق بتهمة الإفراج عن اثنتين من المشتبه فيهم الذين أُلقي عليهم القبض في عملية الضبط وبدعوى اختفاء جزء كبير من الذخيرة المصادرة. وأُلقي القبض أيضا في 22 تموز/يوليه على موظف كبير سابق في وزارة العدل والأمن العام في إطار مزاعم تتعلق بالاتجار بالأسلحة. ونُفذت عملية ضبط أخرى لأسلحة وذخائر غير مشروعة في 12 تموز/يوليه على متن مركبة متجهة إلى العاصمة من بورت دو بيه. وأفضى تفتيش حاويات بضائع تحمل إمدادات للكنيسة الأسقفية الهايتية ببورت أو برنس في 14 تموز/يوليه إلى مصادرة 14 682 دفعة نيران. وقامت الشرطة حتى الآن بثلاثة اعتقالات وأصدرت عدة مذكرات اعتقال، وما زالت التحقيقات مستمرة.

22 - وقامت السلطات الوطنية في شهر آب/أغسطس، بدعم من المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام، باستكمال إعداد خطة العمل الوطنية لتنفيذ خارطة طريق الجماعة الكاريبية لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030. واستعرضت فرقة عمل وزارية معنية بالحد من العنف المجتمعي مشروع القانون المتعلق بالأسلحة والذخائر. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة السلطات في تخزين الأسلحة والذخائر وإدارتها. وعقدت الأمم المتحدة في تموز/يوليه تدريبا شارك فيه 75 من أفراد الشرطة (19 امرأة) على إدارة الأسلحة والذخائر، وعززت البنية التحتية الأمنية لمستودع الأسلحة المركزي ودائرة رخص الأسلحة النارية.

23 - وأوفد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شهر تموز/يوليه، بناء على طلب من حكومة هايتي وتمويل منها لبدء التشغيل، موظفين لإنشاء مكتب وبدء العمل المتعلق بإدارة الحدود والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة وتحصيل الإيرادات الحكومية. ويبدأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ ثلاثة برامج متعلقة بإدارة الحدود هي برنامج مراقبة الحاويات؛ ومشروع الاتصالات في المطارات؛ والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية. ويرمي كل من برنامج مراقبة الحاويات ومشروع الاتصالات في المطارات إلى تعزيز القدرة الوطنية على مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة وزيادة تحصيل الإيرادات. أما البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية فيرمي إلى مساندة القوات الوطنية الهايتية لخفر

السواحل في الجوانب المتعلقة بإجراءات إنفاذ القوانين البحرية. واعترافا من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالصلات القائمة بين مكافحة الفساد وبين تحسين الأمن والاستقرار، فقد بدأ بدعم من صندوق بناء السلام وبالإشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان، في تنفيذ مشروع لمكافحة الفساد لدعم التوافق والتنسيق الوطنيين بشأن موضوع مكافحة الفساد، مع تشديده على أهمية إشراك المجتمع المدني والنساء والشباب. ويشجع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة علاوة على ذلك في تنفيذ مشروع لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وذلك بتعاون مع منظمة الدول الأمريكية.

24 - وواصلت الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) بموازاة مع هذه الجهود تنفيذ أنشطة مجتمعية في حيي مارتيسان ولا سالين (بورت أو برنس، المقاطعة الغربية). ويوفر البرنامج التدريب المهني، ويدعم المشاريع المتناهية الصغر المملوكة للنساء، وييسر الحوار من خلال المنابر المجتمعية وذلك بدعم من صندوق بناء السلام وبالتنسيق مع فرقة العمل الوزارية المعنية بالحد من العنف المجتمعي.

رابعاً - الأمن وسيادة القانون

25 - استمر ارتفاع معدلات الاستنزاف في الشرطة الوطنية بسبب الاستقالات وحالات التقاعد والوفيات وببطء ونتيرة التجنيد. فمن بين 14 161 شرطياً مسجلاً، منهم 1 567 امرأة، كان 13 000 شرطي يزاولون العمل حتى 12 أيلول/سبتمبر. وتقدر نسبة الشرطة إلى عدد السكان بزهاء 1.06 شرطي لكل 1 000 من السكان، أي أقل من المعيار المعترف به دولياً وهو 2.2. وانطلقت دورة للتدريب الأساسي في 23 تموز/يوليه مدتها سبعة أشهر لفائدة الفوج الثاني والثلاثين من طلاب الشرطة، ويحضر التدريب 725 طالباً، منهم 177 امرأة (24 في المائة). وقُتل خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2022 ما عدده 17 من أفراد الشرطة أثناء تأدية واجبه مقارنة بما عدده 15 شرطياً في نفس الفترة من عام 2021، وأوقف 16 عن العمل بسبب التحقيقات.

26 - وعلى الرغم من الزيادة بنسبة 12 في المائة في ميزانية السنة المالية 2022/2021، لا تزال الشرطة تواجه مشكلة ارتفاع التضخم وعدم كفاية إدارة الميزانية، وهو أمر يؤدي إلى نقص في معدات أفراد الشرطة ولوازمهم. وأعاقت الكميات المحدودة من المركبات ومعدات الحماية قدرة الشرطة على إقامة نقاط تفتيش في المناطق التي تسيطر عليها العصابات، بما في ذلك سيتي سولاي، حيث لم تتمكن الشرطة في تموز/يوليه من تأمين نقاط الوصول.

27 - ونفذت الشرطة الوطنية رغم التحديات عملية إعادة تنظيم داخلية نصت عليها الخطة الأمنية السنوية للشرطة، وصيغت بدعم من المكتب المتكامل. ومكنت فرقة العمل المعنية بمكافحة العصابات التي أنشئت مؤخراً وقوامها 150 فرداً من تحسين أداء الشرطة وتعزيز التنسيق الداخلي. ومن المتوقع أن يرتفع قوام فرقة العمل التي جرى فحص سير أفرادها فحصاً تاماً والتي يمكن زيادة تعزيزها من خلال التبرع بالمعدات والتدريب إلى 300 شرطي. وتعمل الشرطة أيضاً على تحسين ما تنفذه من السياسات المجتمعية في جميع أنحاء البلد من خلال "كتاب أبيض" أعد مؤخراً وإصدار توجيهه سياساتي. واعتمد مرسوم وزاري في 20 تموز/يوليه لتحسين استبقاء أفراد الشرطة في الخدمة بمنح مزايا لمعالي أفراد الشرطة الذين قتلوا أو أصيبوا بإعاقات أثناء تأدية واجبه، وهي إحدى التوصيات الرئيسية التي أصدرتها لجنة التيسير والحوار في عام 2020. وأنشئت أيضاً تعاونية للشرطة حيث يمكن للأعضاء الاستفادة من الأسعار المخفضة.

28 - وواصل المكتب المتكامل الدعوة إلى تقديم مساهمات إلى الصندوق المشترك المتعدد المانحين الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية. وتلقى الصندوق حتى الآن نحو 11 مليون دولار من مبلغ التبرعات التي يسعى إلى تحصيله وقدره 28 مليون دولار. ونظمت الجهات الشريكة الدولية لهايتي مناسبة جانبية في 23 أيلول/سبتمبر على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. وفي إطار السعي إلى تعزيز نزاهة الشرطة وتحسين القدرة على التدخل المسترشد بالمعلومات الاستخباراتية، يساعد المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشرطة في منح الأولوية لمشروعين رئيسيين بشأن فحص سير أفراد الشرطة وجمع المعلومات الاستخباراتية. ومن شأن العملية الجارية لاستقدام 12 من الأفراد المدنيين والأفراد المعارين الإضافيين إلى الوحدة المعنية بشؤون الشرطة والسجون في المكتب المتكامل، الذي اقتضاه مجلس الأمن في قراره 2645 (2022)، أن يزيد من قدرة المكتب على مواصلة دعم تطوير الشرطة.

29 - وقدم المكتب المتكامل المساعدة التقنية إلى اللجنة الخاصة التي أنشأتها المديرية المركزية للشرطة القضائية في 2 أيار/مايو لإجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في أثناء أعمال العنف التي وقعت في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2022. وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى وزارة العدل والقضاة الهايتيين بعقد مؤتمر دولي في الفترة من 9 إلى 11 آب/أغسطس لأكثر من 150 من الموظفين القضائيين بشأن إنشاء فرق عمل قضائية متخصصة للتصدي للجرائم الجنسية والجرائم المالية والعنف في المناطق الحضرية.

30 - وقد عقدت عدة جلسات استماع عاجلة في مواقع بديلة في أعقاب اقتحام محكمة بورت أو برانس الابتدائية واحتلالها من قبل عصابات مدججة بالأسلحة في 10 حزيران/يونيه. ولم يُتوصل إلى حل طويل الأجل لنقل المحكمة إلى موقع آخر. وبينما استؤنفت جلسات الاستماع الجنحية في محكمة كروا دي بوكيه الابتدائية بدعم تقني ومعدات قدمتها الأمم المتحدة، زُحزح هذا الجهد مؤقتاً عن مساره عندما أضرمت عصابة مسلحة النار في مكتب المدعي العام في 25 تموز/يوليه بدعوى الانتقام من عمليات الشرطة. وقامت المحكمة في وقت لاحق بالانتقال مؤقتاً إلى مكتبة بلدية تاباري. وفي تطور إيجابي، عقدت المحكمة الابتدائية في لي كاي (المقاطعة الجنوبية) جلسات استماع جنحية في دائرة جديدة في سجن لي كاي، وذلك على الرغم من إضراب نواب المدعي العام منذ شهر نيسان/أبريل.

31 - وما زال تمكين المرأة في القطاع القضائي أمراً صعباً. فقد عقد المكتب المتكامل سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع نساء بارزات من قطاع العدل في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، واستضاف في 12 تموز/يوليه مناقشة بشأن التصدي للتحديات والتميز. ويزعم عقد سلسلة من ثلاث حلقات عمل في الأشهر المقبلة لصالح المحاميات والقاضيات بشأن تولي الأدوار القيادية.

32 - وأرجى دخول قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية الجديدين حيز النفاذ لمدة سنتين أخريين بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء في 22 حزيران/يونيه. ومن شأن هذا التأجيل أن يمكن الحكومة والممارسين من استعراض بعض أحكام القانونين والتعريف بهما والتدريب عليهما وصياغة مراسيم تنفيذ فرعية.

33 - واعتمدت وزارة العدل والأمن العام في إطار الصراع الدائر للحد من طول مدة الاحتجاز قبل المحاكمة خطة عمل بشأن التقطيش القضائي لزيادة مساءلة الموظفين القضائيين وتحسين أداء المحاكم وظائفها. وعقد المجلس الوطني للمساعدة القانونية بالتوازي مع ذلك وبدعم تقني ومالي من الأمم المتحدة،

منتدى في 15 حزيران/يونيه حضره 75 مشاركا للمساعدة في تحديد فضلى الممارسات ومواءمة تقديم المساعدة القانونية.

34 - ولا تزال السجون في هايتي مكتظة وغير صحية وتعاني من نقص الخدمات. فقد كانت تلك السجون حتى 28 أيلول/سبتمبر تضم ما مجموعه 11 788 سجيناً، من بينهم 308 نساء و 266 فتى و 10 فتيات، وكان إجمالي معدل إشغالها يُقدَّر بنسبة 294 في المائة، وكان ما عدده 9 861 (83,7 في المائة) سجيناً ينتظرون محاكمتهم. واستمر تدهور ظروف الاحتجاز في جميع أنحاء البلد وتفاقت تلك الظروف بسبب نقص ميزانية نظام السجون، وشح الغذاء، ومحدودية اللوازم الطبية، وتأخر نقل السجناء إلى المستشفيات، وكثيراً ما نجمت عن ذلك التأخير وفيات يمكن الوقاية منها. ولا تزال السكك القلبية الرئوية والسل وفقر الدم الناجمة عن سوء التغذية هي الأسباب الرسمية الثلاثة الأولى للوفاة في السجون الهايتية. وازداد تفاقم الوضع بسبب صعوبات الوصول إلى المرافق الاستشفائية الناجمة عن الأزمة الأمنية التي بدأت في 11 أيلول/سبتمبر، حيث أبلغت سلطات السجون عن ست حالات وفاة في الفترة ما بين 11 و 30 أيلول/سبتمبر. وتأكد في الآونة الأخيرة وقوع تسع حالات وفاة بسبب الكوليرا في السجن الوطني منذ 1 تشرين الأول/أكتوبر.

35 - وواجهت سلطات السجون طوال شهري تموز/يوليه وأب/أغسطس تحديات عديدة في تسليم الوجبات اليومية إلى المحتجزين بسبب التضخم والمنازعات التعاقدية مع موردي الأغذية بشأن دفع المبالغ غير المسددة. وساعدت المنظمات غير الحكومية على التخفيف قليلاً من حدة الوضع بفضل ما قدمته من تبرعات غذائية. وراج على وسائل التواصل الاجتماعي في 29 حزيران/يونيه شريط فيديو يظهر سجناء مهزولين في كاب - هايتيان (المقاطعة الشمالية)، وفي إثر ذلك أمر وزير العدل والأمن العام في زيارة قام بها إلى السجن في 1 تموز/يوليه، بالإفراج عن 37 سجيناً متهمين بارتكاب جرائم بسيطة لأسباب إنسانية. كذلك أفرجت السلطات في لي كاي (المقاطعة الجنوبية) عن 40 سجيناً بعد فترة وجيزة من ذلك. وتفاقم النقص المعتم في الغذاء والماء بسبب الأزمة الأمنية التي اندلعت في 11 أيلول/سبتمبر، حيث حالت الحواجز المنصوبة دون الوصول إلى العديد من السجون، فمنع ذلك من إيصال الإمدادات. ولم يكن في سجن كاباربه (المقاطعة الغربية) وسجن جيريمي (مقاطعة آنس الكبرى) ماء أو طعام أو غاز للطهي في 22 أيلول/سبتمبر.

36 - وزادت أزمة أيلول/سبتمبر من حدة المخاطر الأمنية، إذ أدى اقتران تغيب الموظفين بصعوبة الوصول إلى السجون إلى نقص كبير في عدد الموظفين العاملين فيها. وأدى النقص الحاد في الموظفين إلى هروب جماعي من سجن كاباربه الخاص بالنساء (المقاطعة الغربية) في 22 أيلول/سبتمبر، حيث فرت 145 سجيناً بعد تكييل موظفي السجن الثلاثة الوحيدين الذين ظلوا باستمرار في مناصبهم منذ 11 أيلول/سبتمبر.

37 - وما فتئ اكتظاظ السجون عاملاً يسهم في نقشي الأمراض فيها، حيث لا يتجاوز متوسط المساحة الأرضية لكل سجين 0,33 متر مربع وهي مساحة تقل بكثير عن المعيار الدولي البالغ 3,4 أمتار مربعة. ولا تزال هايتي من بين أدنى البلدان من حيث معدلات التلقيح ضد كوفيد-19، إذ لا يتجاوز عدد الملقحين من السكان فيها 1,14 في المائة. وفي هذا السياق، لم ينفذ برنامجاً للتلقيح ضد كوفيد-19 في السجون جرى إعداده في أوائل عام 2022 بسبب عدم التنسيق بين سلطات الصحة العامة وسلطات السجون. وحال نقص الفحوص دون أن تتمكن السلطات من تحديد سبب وفاة 97 سجيناً قضوا في الأشهر الستة الأولى من عام 2022. وثمة احتمال ألا يستمر توفير علاج فيروس نقص المناعة البشرية بسبب انعدام التغذية السليمة وما هو مطلوب من العقارات المضادة لفيروسات النسخ العكسي.

خامسا - حقوق الإنسان

38 - أدى ازدياد حدة الهجمات التي تشنها عصابات مدججة بالسلاح وتواتر تلك الهجمات إلى زيادة تدهور أوضاع حقوق الإنسان في البلد. فقد بلغ العنف المسلح مستويات لم يسبق لها مثيل في البلديات الغربية والشمالية المهمشة في منطقة بورت أو برنس الحضرية وفي مقاطعة أرتيبونيت. ولم يعد السكان المحليون مجرد ضحايا عرضيين للاشتباكات المسلحة بل قد أصبحت العصابات تستهدفهم بشكل متزايد استهدافا مباشرا. واعتمدت العناصر المسلحة أساليب عمل جديدة فغدت تعتمد القتل والجرح وارتكاب أعمال العنف الجنسي خلال هجمات منسقة لتوسيع نطاق الأراضي التي تسيطر عليها في عاصمة البلد.

39 - ووقعت دائرة حقوق الإنسان في الفترة ما بين 1 حزيران/يونيه و 30 أيلول/سبتمبر 2022 ما عدده 1 377 عمليات قتل وجرح واختفاء (1 171 رجلا و 153 امرأة و 53 طفلا) في إطار المواجهات المسلحة بين الشرطة والعصابات وكذلك الهجمات على السكان التي ترتكبها العصابات العاملة في منطقة بورت أو برنس الحضرية (الجسر الأحمر، ووارف جيريمي وسيتي سولاي وبيل إير ودلماس وكروا دي بوكيه) وفي مقاطعة أرتيبونيت (سافيان وغروس مورن). وقد أُجبر أكثر من 3 886 شخصا - بمن فيهم ما لا يقل عن 700 طفل غير مصحوبين بذويهم - على ترك منازلهم في المنطقة والعتور على ماوى مؤقتة في مواقع مؤقتة في أماكن أخرى، وذلك في أعقاب اشتباكات نشبت بين العصابات في سيتي سولاي في الفترة من 8 إلى 17 تموز/يوليه. وعاد نحو 600 منهم إلى سيتي سولاي عندما خبت حدة المواجهات بين تحالفات العصابات المتناحرة، في حين جُمع شمل الأطفال مع والديهم في أواخر شهر آب/أغسطس. ولا يزال الأفراد المتبقون يقيمون في موقع عشوائي للنازحين في حديقة هوغو تشافيز، يعانون فيه سوء التغذية ويتعرضون للأمراض. وقام أفراد العصابات إضافة إلى عمليات التهجير بإضرام النيران فيما يقرب من 140 منزلا أو دموها في مسعى متعمد إلى معاقبة السكان المحليين الذين يعتبرونهم مساندين للعصابات المتناحرة معها. وأجبر العنف المراكز الصحية والمدارس والأعمال التجارية وغيرها من الخدمات في المناطق المتضررة على إغلاق أبوابها.

40 - وخلال المواجهات التي وقعت في شهر تموز/يوليه في بلدية سيتي سولاي، استهدف أفراد العصابات السكان المحليين الذين يعيشون تحت سيطرة العصابات المتناحرة، ومعظمها في حي بروكلين. وأطلق أفراد العصابات المسلحين النار ببنادقهم بشكل عشوائي على السكان، بمن فيهم النساء والأطفال في منازلهم وفي الشوارع. وأُحرق العديد من السكان، بمن فيهم مرضى ومعوقون ومسنون، أحياء في منازلهم. وأفادت بعض التقارير بأن 44 شخصا كانوا ضحايا لعمليات إعدام بإجراءات موجزة على يد أفراد العصابات عندما تم اعتراض سبيلهم وهم يحاولون الهروب من العنف في سيتي سولاي والتماس اللجوء والرعاية الطبية في أجزاء أخرى من بورت أو برنس.

41 - وأغلقت العصابات الطرق المؤدية إلى بلدية سيتي سولاي، مانعةً بذلك سيارات الإسعاف والموظفين الطبيين، بمن فيهم موظفو المنظمات الإنسانية، من الوصول إلى المنطقة، مما حد من القدرة على علاج الجرحى وإجلائهم. ونتيجة لذلك، توفي العديد من الضحايا بسبب تعذر الوصول إليهم. وإضافة إلى ذلك، قامت العصابات، ولا سيما تلك التي تنتمي إلى التحالف المسيطر على وسط مدينة بورت أو برنس، بإغلاق الطرق الرئيسية التي تربط حي بروكلين الموجود في بلدية سيتي سولاي ببقية أرجاء العاصمة، وذلك لمنع السكان المحليين من الوصول إلى الأسواق المحلية والحيلولة دون دخول البضائع إلى المنطقة: يبدو أن محاولة متعمدة للتسبب في انعدام الأمن الغذائي والحد من فرص الحصول على المياه قد نُفذت بهدف إجبار

السكان المحليين على مواجهة تحالف مناهض يسيطر على المنطقة التي يعيشون فيها، وذلك بغية المساعدة على إخراج العصابات المتناحرة من المنطقة.

42 - وخلال هذه الاشتباكات، كانت النساء والفتيات والأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية والمتساكين عن هويتهم الجنسية عرضة للعنف الجنسي الذي ارتكبه العصابات، واستُهدف الرجال والفتيان أيضاً. وتشير البيانات التي جمعها المكتب المتكامل إلى أن العصابات تواصل استخدام العنف الجنسي كوسيلة متمردة لترويع السكان وقهرهم. فقد اغتُصب ما لا يقل عن 57 امرأة وفتاة، أثناء تواجدهن في منازلهن أو عندما كن في طريقهن إلى العمل أو كن يقمن بمهام منزلية أو يحاولن الفرار من المنطقة. وفي بعض الحالات، وقعت أعمال العنف الجنسي هذه أمام أطفال الضحايا وعشرائهن. وما حالة امرأة تبلغ من العمر 25 عاماً تعرضت للاغتصاب المتكرر على جثة زوجها من قبل أفراد عصابة أمام أطفالها الثلاثة، قبل إشعال النار في المنزل، إلا دليل على مستوى الوحشية الذي ترقى إليه جرائم العصابات. لقد عانى ضحايا العنف الجنسي من ضرر جسدي ونفسي لا يصدق، وتم تشويه بعض الضحايا وأُعدمن بعد اغتصابهن. ويعرض العنف الجنسي الممارس على الضحايا دون وقاية أيضاً لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومختلف الأمراض الأخرى المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وفي 21 و 22 تموز/يوليه، ومن أجل تعزيز تدابير متعددة القطاعات ابتغاء التصدي لمعدلات العنف الجنسي المرتفعة بشكل مثير للقلق، نظّم المكتب المتكامل اجتماع مائدة مستديرة مع ممثلي ما يقرب من 70 من مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني المسؤولة عن منع العنف الجنسي وتقديم خدمات الدعم النفسي - الطبي والاجتماعي-الاقتصادي للناجيات والأسر. وأتاحت المناقشات التي جرت أثناء اجتماع المائدة المستديرة وضع خارطة طريق للاستجابة القطاعية.

43 - وتقوم مفوضية حقوق الإنسان من خلال العمل مع المجتمع المدني بتنسيق استجابة متعددة القطاعات للناجيات من العنف الجنسي اللواتي عُرفت هوياتهن، على الرغم من أن أياً من الناجيات، على وجه الخصوص، لم يطلب المساعدة القانونية، خوفاً من الانتقام والوصم. ودعماً لذلك، قُدمت مبادرة تسليط الضوء، وهي شراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ترمي إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، مساعدة تقنية لبناء القدرات للوزارات والبلديات الرئيسية من أجل تعزيز الإجراءات المؤسسية. وبالإضافة إلى الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي المقدم للناجيات، قدمت المبادرة التثقيف للمجتمعات المحلية وبرامج تدريبية محدّدة الأهداف ومدرة للدخل من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للناجيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة.

44 - وكان للعنف المسلح المرتبط بالعصابات عواقب وخيمة على الأطفال. فقد قُتل أو جُرح كثيرون منهم جراء تبادل إطلاق النار أثناء وجودهم في منازلهم أو في المدرسة أو في الشوارع. وكثيراً ما يُجبر الفتيان والفتيات على الانضمام إلى العصابات أو القيام بأنشطة العصابات. وعادة ما يقم أفراد العصابات المال أو الطعام للأطفال الضعفاء لكي ينضموا إلى العصابات وإلا يهددونهم بالانتقام من عائلاتهم إن هم رفضوا الامتثال.

45 - وقد أثرت العصابات تأثيراً سلبياً على الاقتصادات المحلية من خلال الابتزاز وفرض ضرائب غير قانونية وتعطيل سلاسل قطاع اللوجستيات والإمداد. ومنذ منتصف شهر حزيران/يونيه والعصابات المسلحة تهاجم القوارب الراسية في وسط مدينة بورت أو برنس لإجبار التجار على نقل البضائع المتجهة إلى المقاطعات الجنوبية في هايتي عن طريق البر، حيث تجبرهم العصابات على دفع "ضريبة عبور". كما أدى

عنف العصابات في بلدية سيدي سولاي إلى توقف توزيع الوقود من محطات الوقود الرئيسية في البلاد لمدة أسبوع تقريباً في شهر تموز/يوليه، مما أثار احتجاجات عنيفة قام بها المواطنون في جميع أنحاء العاصمة.

46 - ولم يُحرز أي تقدم في التحقيقات في مجزرتي لا سالين (2018) وبيل - إير (2019) وحادث اغتيال مونفيريه دورفال (2020)، الرئيس السابق لنقابة المحامين في بورت أو برنس. كما أن التحقيقات في حادث اغتيال الرئيس، جوفينيل موز، بقيادة نظام العدالة الهايتي لم تُسفر عن أي نتائج مهمة. وعلى الرغم من تعيين قاضي تحقيق خامس في 30 أيار/مايو، وسلسلة جلسات للاستماع لأقوال المشتبه فيهم المودعين رهن الاحتجاز، إلا أن مديري الجريمة ومن نفذوا القتل والمتواطئين معهم ما زالوا طلقاء. وفي غضون ذلك، انقضت المهلة القانونية لإجراء التحقيق، ولم يُصدر القاضي بيانه عن النتائج.

47 - وفي إطار جهود المكتب المتكامل المتواصلة لمكافحة الإفلات من العقاب، أصدر المكتب المتكامل في 1 آب/أغسطس تقريراً مفصلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال موجة العنف التي وقعت في الفترة من 24 نيسان/أبريل إلى 16 أيار/مايو، والتي تسببت في سقوط 322 ضحية في بلديات سيدي سولاي وكروا - دي - بوكيه وتابار (المقاطعة الغربية). وأثبت التقرير تورط كتلتي العصابات الرئيسيين في انتهاكات مروعة ضد السكان، استهدفت أطفالاً لا تتجاوز أعمارهم عاماً واحداً. وقدم التقرير أيضاً سلسلة من التوصيات الموجهة إلى الشرطة والقضاء والسلطات الأخرى المسؤولة عن دعم الضحايا والتحقيق في الجرائم.

48 - وواصل المكتب المتكامل دعم المفتشية العامة للشرطة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة باستخدام القوة المفرطة أو عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي يرتكبها ضباط الشرطة. فقد قُتل ما مجموعه 51 شخصاً خلال عمليات للشرطة، وفتحت المفتشية العامة 47 تحقيقاً، من ضمنها أربعة تحقيقات تتعلق بالإعدام بإجراءات موجزة. وفي أعقاب المظاهرات التي وقعت في شهر أيلول/سبتمبر، عندما أسفرت جهود الشرطة لتفريق الحشود عن إصابة عشرات المتظاهرين، بينهم ثلاثة صحفيين، بدأت المفتشية العامة التحقيق في ادعاء استخدام الذخيرة الحية. وفي 31 آب/أغسطس، أنهت المفتشية العامة تحقيقاتها في 15 حالة سابقة وقعت بين عامي 2019 و 2022 وأحالت توصياتها إلى المدير العام للشرطة بالنيابة. ولم يُنجز حتى الآن سوى عدد قليل جداً من التحقيقات في مقتل أفراد عصابة مزعومين أثناء عمليات الشرطة.

سادسا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى

49 - لا يزال تدهور مستويات المعيشة يقوّض مكاسب التنمية المتواضعة ويعيق التقدم صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وقد كافح الهايتيون في مواجهة التضخم المتسارع الذي وصل إلى نسبة 30,5 في المائة في تموز/يوليه. وانهارت عائدات الضرائب في السنوات الأخيرة تحت وطأة الاضطرابات الاجتماعية ومشاكل تحصيل الضرائب والأزمة الأمنية. بيد أن السلطات الوطنية تتوقع أن تنتعش تلك العائدات بشكل طفيف بفضل الإجراءات الإدارية الجديدة واستئناف تدفق التحويلات المالية. وفي الوقت ذاته، يؤدي نقص التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الإنمائية الرئيسية ومنها إيجاد فرص العمل اللائق للجميع وتوفير الخدمات الأساسية من قبيل مياه الشرب، إلى زيادة تأجيج الفلاقل وتعميق الغموض.

50 - وتمت الموافقة على برنامج يرصده الموظفون صممه صندوق النقد الدولي والسلطات الهايتية في 17 حزيران/يونيه 2022 ويستمر حتى 31 أيار/مايو 2023. والغرض من هذا البرنامج مساعدة الحكومة على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وخفض التضخم؛ وهو هدف أساسي بالنظر إلى وطأة التضخم على الفقراء. كما أنه يعطي الأولوية لتعزيز الحوكمة في القطاع العام، وتعبئة الإيرادات المحلية، وبناء القدرات، وزيادة الإنفاق الاجتماعي.

51 - وأصبح الوقود نادراً اعتباراً من شهر تموز/يوليه، عندما منعت العصابات الشاحنات من مغادرة المحطات البحرية الرئيسية في هايتي، مما أثر على البلد بشدة. وأغلقت العديد من مؤسسات الأعمال أبوابها وأضحت الشوارع خالية بينما كانت السلطات تصارع انتشار السوق السوداء وكان الهايتيون العاديون يكافحون أسعاراً باهظة وأحياناً ظروفًا محفوفة بالمخاطر للحصول على الغاز. ويقال إن هذه الموجة الجديدة من النقص تعزى إلى تأخر دفع الإعانات من الحكومة إلى موزعي الوقود الرئيسيين في البلاد، والتي تقامت بدورها بسبب الانخفاض السريع في قيمة العملة وارتفاع مستويات التضخم. وحسب بعض التقديرات، فإن نظام دعم الوقود التراجعي في هايتي امتص ما لا يقل عن ثلث الإيرادات المحلية، مما يؤدي إلى إقصاء الاستثمار الأكثر إنتاجية في الصحة والتعليم. وبحسب صندوق النقد الدولي فإن هذه الإعانات غير عادلة أيضاً، حيث يذهب أكثر من 90 في المائة من الفوائد إلى نسبة تتراوح بين 10 و 20 في المائة من ذوي الدخل الأعلى. وقد أعاد رئيس الوزراء، في خطاباته للشعب في 20 تموز/يوليه ومرة أخرى في 11 و 18 أيلول/سبتمبر، تأكيد نية الحكومة تعديل نظام دعم الوقود، على نحو ما أوصى به البرنامج الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي، وتحقيق الاستقرار في إمدادات الوقود الوطنية. ومع ذلك، وباستثناء مجموعة أولى من الخطوات التي اتخذت في شهر نيسان/أبريل وتستهدف الفئات الأكثر تضرراً من تعديلات أسعار الوقود، لم تتعدَّ بعدُ أي تدابير إضافية. وفي 18 أيلول/سبتمبر، حددت الحكومة أسعار وقود ثابتة جديدة في محطات الوقود، بأثر فوري، وذلك بهدف تعويض جزء من مبلغ الدعم المدفوع مباشرة للسوق الوسيط.

52 - وتضرر النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء البلد بشدة من انتشار عنف العصابات في منطقة العاصمة بورت أو برنس. فلم يتمكن المزارعون في الجنوب من الوصول إلى الأسواق المركزية في البلاد بمحاصيلهم الموسمية بسبب عرقلة العصابات للطرق الرئيسية المؤدية إلى العاصمة. كما قُطعت الطرق الرئيسية المؤدية إلى الشمال بشكل متكرر. ويؤثر ارتفاع أسعار السلع والأغذية، الذي يُعزى جزئياً إلى الاختلالات العالمية التي تعتور سلاسل الإمداد، بشكل متفاوت على الفئات الأكثر ضعفاً في هايتي.

53 - وأدى تراجع التحويلات المالية، التي بلغ مجموعها 2,9 بليون دولار في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى تموز/يوليه 2022، مقارنة بمبلغ 3,0 بلايين دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق، إلى تفاقم الوضع الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، يستمر التضخم المتزايد في تآكل القدرة الشرائية للعديد من الهايتيين. وتتزايد مستويات الفقر مع تدهور مؤشرات التنمية البشرية، حيث تشير بعض التوقعات إلى أن نسبة 58 في المائة من السكان كانت تعيش تحت خط الفقر بحلول أيلول/سبتمبر 2022 وهو الشهر الذي تنتهي فيه السنة المالية 2022/2023.

54 - وكثرت بشكل كبير المطالب المتعلقة بالحماية الاجتماعية، ولا سيما من قبل الفئات الأكثر ضعفاً، على الرغم من أن الافتقار إلى البيانات يحول دون تكوين صورة شاملة عن ذلك. ولا تزال الزراعة والأعمال التجارية الزراعية تنتج أكثر الإمكانيات عُجالة لمعالجة ارتفاع معدل البطالة، لا سيما في صفوف الشباب والنساء، وتحسين القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية. وفي إطار التنسيق مع اللجنة الوطنية

للأمن الغذائي، دعم فريق الأمم المتحدة القطري خطة متعددة القطاعات لتفعيل السياسة الوطنية للسيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذية. كما تدعم الأمم المتحدة تنفيذ السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية، التي اعتُمدت في عام 2020، من خلال دعم صياغة خطة عمل وطنية تغطي الرعاية الصحية والتحويلات النقدية والتعليم والتوظيف والتدريب الوظيفي والخدمات الاجتماعية والإصلاحات المؤسسية لإنشاء نظام للحماية الاجتماعية قائم على مراعاة الحقوق. وقد خصصت الحكومة 30 مليون دولار من الميزانية الوطنية لـ 2021-2022 لدعم هذه الخطة.

سابعاً - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود

55 - أدت الأزمات المتعددة والمتداخلة الناجمة عن انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية، مما أعاق التقدم نحو التنمية الطويلة الأجل. فقد أدى انعدام الأمن والعنف الذي أججته العصابات المتحاربة إلى إعاقة وصول المساعدات الإنسانية في بورت أو برنس وما حولها. وأدى انعدام الأمن إلى اختلال سبل العيش وتقويض الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما أدى إلى تفاقم مواطن الضعف في مناخ يتسم بالفعل بالتضخم وندرة الوقود والتعافي البطيء بعد الزلزال.

56 - فقد تضرر ما يصل إلى نصف سكان بورت أو برنس، أي 1,5 مليون شخص، بشكل مباشر من أعمال عنف العصابات الأخيرة. وأُجبر آلاف الأشخاص على الفرار من منازلهم، تاركين مئات الأطفال منفصلين عن عائلاتهم و/أو غير مصحوبين. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2022، في منطقة العاصمة بورت أو برنس، سُرد 21 684 شخصاً (حوالي 6 000 أسرة معيشية) في 36 موقعاً في جميع أنحاء العاصمة. وإضافة إلى ذلك، هنالك ما يقرب من 66 000 شخص من المشردين الذين أُتهم أسر في منطقة بورت أو برنس الحضرية. وأغلقت أكثر من 1 700 مدرسة في مناطق العصابات بصفة مؤقتة أو تامة، مما حرم أكثر من 500 000 طفل من حقهم في التعليم.

57 - وتضاعفت عمليات الترحيل، حيث أُعيد أكثر من 21 215 مهاجراً هايتي إلى وطنهم عن طريق الجو والبحر في عام 2022، اعتباراً من 30 أيلول/سبتمبر 2022، مقارنة بما عدده 10 152 شخصاً في نفس الفترة من عام 2021. وفي الفترة ما بين 16 تموز/يوليه و 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أُعيد 1 857 مهاجراً هايتياً إعادة قهرية إلى هايتي من بلدان ضمنها جزر البهاما وكوبا وتركس وكايكوس والولايات المتحدة. ووفقاً لمجموعة دعم العائدين واللجئين، وهي منظمة هايتية، فقد أُعيد أكثر من 18 000 هايتي إلى وطنهم أو عادوا براً من الجمهورية الدومينيكية خلال شهر تموز/يوليه، و 16 600 في آب/أغسطس، من نقاط العبور الحدودية الرسمية وغير الرسمية على السواء. وعلى الرغم من تدهور الوضع الأمني، تشير المنظمة الدولية للهجرة في تقاريرها إلى أن 7 000 شخص قد أُعيدوا من الجمهورية الدومينيكية إلى منطقة الحدود الهايتية في شهر أيلول/سبتمبر. ومكّن التعاون بين السلطات التركية والمكتب الوطني الهايتي للهجرة وأمين المظالم الهايتي، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، مجموعة من 301 مهاجراً هايتياً، كانت قد وعدتهم وكالات عديمة الضمير بفرص عمل، من العودة إلى هايتي في 28 تموز/يوليه. ويطلب حوالي 1 000 هايتي آخرين في تركيا دعماً مماثلاً.

58 - ويعاني عدد يقدر بنحو 4,5 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد وفقاً لتقرير التصنيف المتكامل لمرحل الأمن الغذائي الصادر في شهر آذار/مارس. ويجري حالياً تحليل جديد لهذا التصنيف، حيث تُتوقع زيادة الأرقام بشكل ملحوظ. ويلجأ ما يصل إلى 5,6 مليون شخص إلى آليات مواجهة الأزمات لتغطية

نفقاتهم. ويؤدي استمرار عنف العصابات في المنطقة الحضرية والاضطرابات الاجتماعية المتزايدة إلى زيادة سوء التغذية المستمر. وكشف تقييم أجري مؤخراً في بلدية سيدي سولاي أن 20 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد، بينما يجري إعداد دراسة استقصائية عن التغذية في جميع أنحاء البلاد. كما أن المستويات المقلقة لسوء التغذية تهدد المكاسب التي حققتها بشق الأنفس البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، مما يتسبب في انقطاع العلاج الذي من المرجح أن يؤدي إلى زيادة مقاومة الأدوية وما يترتب على ذلك من زيادات في مستويات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، لا سيما بين الشباب والنساء والأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية والمتساثلين عن هويتهم الجنسية.

59 - وفي تموز/يوليه، بدأت أفرقة الأمم المتحدة المتعددة الوكالات في تقديم المساعدات المنقذة للحياة إلى المجتمعات المحلية في بلدية سيدي سولاي، وهي إحدى أفقر البلديات التي تعج بالعصابات في بورت أو برنس. ولتلبية الاحتياجات الأساسية الفورية بشكل أفضل في هذه المناطق، تعمل الأمم المتحدة على زيادة قدرتها على تحسين الرصد والتحليل وتعزيز الاستراتيجيات اللازمة لزيادة إيصال المساعدات الإنسانية. وبالتوازي مع الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة والمساهمة في الوقت ذاته في الحد من العنف واستئناف الخدمات الاجتماعية وتهيئة بيئة قوامها الاستقرار والتماسك الاجتماعي، تواصل الأمم المتحدة العمل من أجل استجابة شاملة من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم وحماية الطفل والدعم لضحايا العنف الجنسي والجنساني.

60 - وأدت الموجة الأخيرة من الاضطرابات المدنية، التي بدأت تشل البلاد في 12 أيلول/سبتمبر، إلى زيادة تقويض سبل حصول السكان الهايتيين على الخدمات الأساسية، وزادت من ضعفهم، وقيدت بشدة الجهات الفاعلة في العمل الإنساني. فقد واجه الشركاء في العمل الإنساني صعوبات في الوصول إلى المستفيدين في مخيمات المشردين داخلياً لتوفير المياه والصرف الصحي والغذاء والرعاية الصحية. وفي حين أن فرص الحصول على الخدمات الصحية قد تعرضت لمزيد من الخطر بسبب القيود المفروضة على الحركة، فقد تضررت المرافق الطبية أيضاً بشكل خاص بسبب النقص في إمدادات المياه والكهرباء. وعلاوة على ذلك، تعرض العديد من المستودعات التابعة لشركاء في العمل الإنساني ووكالات الأمم المتحدة للنهب على أيدي المتظاهرين، مما أثار مخاوف جدية بشأن قدرة الجهات الفاعلة في العمل الإنساني على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

61 - ومن المرجح أيضاً أن تكون الحالة المزرية قد ساهمت في ظهور الكوليرا في هايتي، حيث تؤكد وجود حالتين في 2 تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن مضى أكثر من ثلاث سنوات دون أن يبلغ عن حالة واحدة. وحتى 11 تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت السلطات الصحية الهايتية عن 32 حالة مؤكدة، و 18 حالة وفاة في المستشفيات، و 215 من الحالات المشتبه فيها في المستشفيات، وما مجموعه 266 من الحالات المشتبه فيها. وجرى التعرف على تلك الحالات باستخدام آلية رصد الكوليرا التي أنشأتها السلطات الهايتية ودعمتها الأمم المتحدة. وكشفت الحالات الأولى في سيدي سولاي وكارفور فوي في منطقة بورت أو برنس الحضرية، على الرغم من كشف حالات مشتبه فيها أيضاً في مقاطعة الوسط.

62 - وتركز جهود الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة والجهات الشريكة الوطنية والدولية، على الحد من انتشار المرض، وعلاج المرضى، وتوعية السكان بالتدابير الوقائية والإجراءات الفورية المنقذة للحياة. ومن

أوجه الدعم الإضافي الذي سيجري تقديمه توسيع نطاق الرصد، وزيادة توفير المياه والمرافق الصحية، وتطوير مراكز علاج الكوليرا، وتعزيز تدبير الحالات.

63 - ولا تزال الاستجابة الإنسانية في هايتي تعاني من نقص خطير في التمويل على الرغم من الاحتياجات المتزايدة. فاعتباراً من 11 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ التمويل الإنساني 103 ملايين دولار، بما في ذلك 8,5 ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، أي ما يعادل ثلث التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022 البالغة قيمتها 373,2 مليون دولار. كما وافقت آلية الاستجابة السريعة للصندوق على تقديم 5 ملايين دولار لتمويل المساعدات المنقذة للحياة في سيتي سولاي في أعقاب الاشتباكات العنيفة التي نشبت بين العصابات في تموز/يوليه 2022، و 7 ملايين دولار لدعم تدابير التصدي الفوري لتفشي الكوليرا في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

64 - ويتواصل تقديم المساعدة الإنسانية للناجين من زلزال 14 آب/أغسطس 2021. فبعد مرور عام، وصلت المساعدات إلى أكثر من 484 000 شخص، من بينهم 21 700 نازح و 116 300 شخص في مناطق يصعب الوصول إليها. وتعرقلت جهود إعادة الإعمار بعد الزلزال في شبه الجزيرة الجنوبية بسبب أنشطة العصابات التي أغلقت الطريق من بورت أو برنس إلى الجنوب. ونتيجة لذلك، لا يزال 2 528 شخصاً نازحين في الجنوب من أصل 35 000 نازح بعد الزلزال. وما زال من الضروري إعادة بناء أكثر من 1 200 مدرسة في المناطق الأكثر تضرراً في مقاطعات الجنوب وجراند آنس ونيب، مما خلف عدداً يقدر بنحو 340 000 طفل في بيئات تعليمية غير ملائمة، وبعضهم غير قادر تماماً على الحصول على التعليم. وللمساعدة في تعزيز جهود الاستجابة، عقدت حكومة هايتي في 2 حزيران/يونيه اجتماعاً للجنة معنية بفعالية المعونة لمناقشة الركائز الأساسية لإطار إعادة الإعمار والإنعاش.

65 - وبالنظر إلى الأزمات المتعددة التي يواجهها البلد، أخرجت وزارة التعليم بدء العام الدراسي لمدة شهر واحد حتى 3 تشرين الأول/أكتوبر. وسيتم تأجيل هذا الموعد مرة أخرى. ومع ذلك، تهدف وزارة التعليم إلى إعادة فتح المدارس تدريجياً وفي المناطق الأقل تأثراً بالأزمة متى ما سمحت الظروف بذلك. وفي سياق التحضير للعام الدراسي 2022-2023، تم إعداد الطعام مسبقاً لكفالة تقديم الوجبات المدرسية في أوانها. وعلى الرغم من فقدان مخزونات الأغذية المخصصة لإطعام تلاميذ ما يقرب من 1 650 مدرسة بسبب نهب مستودع برنامج الأغذية العالمي في غونيف، يواصل البرنامج إعادة بناء قدراته لضمان توفير الوجبات المدرسية للأطفال طوال العام. ومبادرة الوجبات المدرسية هي أكبر برنامج لشبكة الأمان الاجتماعي في هايتي وتمثل خدمة أساسية نظراً لتدهور ظروف الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، تواصل الأمم المتحدة دعم وزارة التعليم في إعادة بناء المدارس وإعادة فتح أبوابها في المناطق المتضررة من زلزال آب/أغسطس 2021، وكذلك المدارس المتضررة من عنف العصابات في محيط بورت أو برنس.

66 - ومعظم الأغذية المقدمة في المدارس أغذيةً مستوردة، لكن سلاسل القيمة الغذائية على المستوى المحلي تتطوي على إمكانات. وتعمل الأمم المتحدة على تنشيط الزراعة الصغيرة النطاق وتعزيز سلاسل القيمة المحلية من خلال تنظيم المنتجين المحليين وزيادة الإنتاجية الزراعية. وبالإضافة إلى زيادة توفير الأغذية الطازجة والمغذية التي تتوافق مع الاختيارات المحلية، يمكن أن يؤدي تعزيز سلاسل القيمة الغذائية المحلية إلى زيادة دخل صغار التجار التقليديين اللائي يشكلن العمود الفقري للاقتصادات المحلية.

67 - وقد كثفت كيانات الأمم المتحدة وشركاؤها جهود التأهب والاستجابة من خلال تقديم الدعم للمرافق الصحية والحوكمة الصحية، وكذلك نشر العيادات المتنقلة. وبالإضافة إلى ذلك، تم مؤخراً إعداد واستكمال وثيقتين رئيسيتين للسياسات، تتعلقان بالخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة المجتمعية للفترة 2010-2030 وتقييم المرافق الصحية في المناطق الحضرية في منطقة بورت أو برنس الحضرية؛ وتساعد هاتان الوثيقتان الاستراتيجيتان على توجيه إجراءات الصحة العامة التي تتخذها الحكومة.

ثامنا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

68 - خلال الفترة الممتدة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس 2022، لم يسجل المكتب المتكامل أي ادعاء جديد بحدوث استغلال وانتهاك جنسيين تورط فيه أفراد من بعثات سابقة أو حالية.

69 - ويتوجيه من نائبة الممثلة الخاصة والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، واصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إحراز تقدم نحو وضع اللمسات الأخيرة على مسارات إحالة الضحايا. وواصل المنسق الخاص المعني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين المشاركة في أنشطة التوعية، حيث عقد ثلاث جلسات لمسؤولي الحكومة الهايتية وممثلي المجتمع المدني.

70 - وقامت المدافعة عن حقوق الضحايا التابعة للأمم المتحدة، برفقة كبيرة موظفي حقوق الضحايا وموظف قانوني من مكتب الشؤون القانونية، بزيارة دولتين من الدول الأعضاء في الفترة من 20 إلى 30 حزيران/يونيه للسعي إلى بذل مساعيهم الحميدة لفض الدعاوى المعلقة ذات الصلة بإثبات الأبوّة ونفقة الأولاد للأطفال المولودين نتيجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وواصلت كبيرة موظفي حقوق الضحايا دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة الأمهات وأطفالهن المولودين نتيجة لأعمال استغلال وانتهاك جنسيين ارتكبتها موظفون من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي الفترة من 18 إلى 21 تموز/يوليه 2022، زارت كبيرة موظفي حقوق الضحايا مقاطعتي سود وغراند آنس للقاء الأمهات غير القادرات على السفر إلى بورت أو برنس بسبب انعدام الأمن. وبينما استمر تدهور الوضع الأمني في البلاد، أصبح من الصعب للغاية دعم الأمهات أو حتى البقاء على اتصال بهن.

تاسعا - ملاحظات

71 - في هذا الوقت الذي يشهد أزمة لم يسبق لها مثيل، تحتاج هايتي بشكل عاجل إلى وحدة الصفوف لإحراز تقدم في جميع التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها. فقبل كل شيء، أناشد جميع الهايتيين ألا يدخروا أي جهد لتعزيز الحوار من أجل التوصل إلى حل بقيادة ملكية هايتية يشمل جميع جوانب الحالة - من القضايا الدستورية إلى المسائل الأمنية - ويؤدي إلى الاستعادة الكاملة للمؤسسات الديمقراطية في عام 2023. كما أتطلع إلى تلقي التقرير الذي يتضمن آخر المستجدات عن العملية السياسية والجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق والذي ستقدمه الحكومة إلى مجلس الأمن بحلول 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، حسب الطلب الوارد في القرار 2645 (2022).

72 - إنني أدين موجة العنف التي حدثت على مدى الأشهر العديدة الماضية، والتي ألحقت خسائر فادحة بالسكان المدنيين، لا سيما أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع. وبينما تُبذل الجهود لتحسين القدرة على إنفاذ القانون والتصدي للعنف المجتمعي، يجب عمل المزيد للتصدي لإفلات العصابات المسلحة ومن

يدعمونها من العقاب. ويجب أن تتوقف الاعتداءات على مؤسسات الدولة على الفور. وإنني أدين بأشد العبارات الأبناء التي تحدثت عن تفشي العنف الجنسي على أيدي العصابات المسلحة. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة. وعلاوة على ذلك، أشعر بالهول حيال الاعتداءات التي تُشن على المرافق والإمدادات الإنسانية. ويجب حماية الشركاء في العمل الإنساني. وإنني أحث السلطات الهايتية على ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ووصول المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات التي عصفت بها أعمال العنف.

73 - ويساورني القلق العميق من ظهور مرض الكوليرا الذي يأتي في وقت تواجه فيه فئات السكان الأكثر ضعفاً بالفعل ظروفًا إنسانية قاسية، وهذا أمر يزيد من تفاقم هشاشة السكان واحتياجاتهم. ولا يزال حصار محطة فارو، وهي المنفذ الرئيسي للوقود في هايتي، يشكل مصدر قلق كبير. ويجب الاستجابة إلى الدعوة التي وجهتها الأمم المتحدة في 6 تشرين الأول/أكتوبر إلى العمل فوراً على فتح ممر إنساني لإتاحة إيصال الوقود إلى المستشفيات ومرافق معالجة المياه.

74 - وما زلت أشعر بقلق بالغ من معاناة السجناء في قاطبة أنحاء البلاد من الجوع ومن نفاذ مخزون بعض السجناء من الطعام كلياً خلال الأزمة. ولا تزال الحالة المزمنة والضارة للاحتجاز السابق للمحاكمة وعواقبها الوخيمة من حيث اكتظاظ السجن والظروف التي تشهدها تؤثر في نظام السجن، وهو أمر خطير بشكل خاص بالنظر إلى حالات الكوليرا. وأهيب مرة أخرى بالحكومة أن تعزز دعمها لنظام العدالة الوطني وأن تكفل تزويد المؤسسات القضائية والسجون بالموارد اللازمة لضمان ظروف مأمونة ولاتقة لموظفي السجن والمحجزين على السواء. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة هذه المسألة التي طال أمدها على نحو مستدام، بما في ذلك عن طريق استعراض آلية إدارة ميزانية السجن وضمان سير الإجراءات في غضون فترة زمنية معقولة.

75 - ومن الأهمية البالغة استمرار دعم جهود الحكومة من أجل ضمان أن تتوفر للشرطة الوطنية الوسائل اللازمة للتصدي لعنف العصابات، علاوة على أهمية اتخاذ تدابير لبناء قدر أكبر من التماسك والقدرات العملياتية داخل قوة الشرطة. وبالتوازي مع النتائج المحققة، من المهم أيضاً أن تعتمد السلطات الوطنية استراتيجيات متعددة الأوجه وشاملة للحد من العنف على المستويين السياسي والمؤسسي، ليس بهدف توفير الأمن الذي تشتد الحاجة إليه للمجتمعات المتضررة من العنف فحسب، بل أيضاً لتوفير بدائل اجتماعية - اقتصادية للمجتمعات المعرضة للخطر وحماية أشد الفئات ضعفاً، وخاصة النساء والشباب. وأحث الحكومة على مضاعفة جهودها في هذه المجالات التي يعزز بعضها بعضاً، والاستفادة بشكل كامل من الدعم المقدم من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين. ولتحقيق النجاح وتحقيق أقصى قدر من التأثير على أرض الواقع، من الأهمية بمكان أن تتسق هذه الجهود بإحكام وتموّل بشكل مطرد، بما في ذلك بدعم من المجتمع الدولي.

76 - وفي هذا الصدد، أعرب عن امتناني للمانحين الذين عملوا في وقت مبكر مع البرنامج المشترك للشرطة الوطنية الهايتية، "الصندوق المشترك للتبرعات". وسيطلب تحقيق النتائج عملاً مستداماً ومنسقاً لتقديم دعم مصمم خصيصاً لأجهزة إنفاذ القانون في هايتي مع التصدي لإصلاحات الشرطة ودوافع العنف على المدى الطويل في الوقت نفسه. والاستثمار في المؤسسات والبنية التحتية ورأس المال البشري أمر أساسي. لذلك أحث الشركاء الدوليين على مواصلة عقد اجتماعات منتظمة لتقييم التقدم المحرز والتأكد من الاحتياجات الحالية، وإضافة مساهماتهم في البرنامج المشترك دون تأخير.

77 - ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إحراز تقدم في تلبية طلب مجلس الأمن لتعزيز الدعم المقدم إلى السلطات الهايتية من أجل تعزيز إدارة الحدود ومراقبتها، بفضل مساهمة محفزة قدرها مليون دولار من حكومة هايتي. ويقوم المكتب علاوة على ذلك بتنفيذ مشروع لمكافحة الفساد بتعاون مع صندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان. وأشجع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على تمويل هذه الجهود الحاسمة، لا سيما بالنظر إلى ما تم مصادرته مؤخراً من أسلحة وذخائر غير مشروعة في نقاط الدخول الهايتية وفي الخارج.

78 - إنني أدرك الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لمواءمة أطرها التشريعية والتنظيمية في ما يتعلق بالأسلحة النارية والذخيرة مع المعايير الإقليمية والدولية الحالية. وأشيد بالانتهاء من إعداد خطة العمل الوطنية لتنفيذ خريطة طريق الجماعة الكاريبية لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية بشأن في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030، وأدعو منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة السلطات الوطنية على تنفيذ أهدافها وغاياتها.

79 - وعطفا على رسالتي المؤرخة 9 تشرين الأول/أكتوبر التي تقدم الخيارات المتاحة لتعزيز الدعم الأمني المقدم لهايتي (S/2022/747)، أحث مجلس الأمن بقوة على التعجيل بالنظر في طلب هايتي الحصول على الدعم. إن تحسين قدرات الشرطة الوطنية وحده لن يكون كافياً لإحداث التغيير الجذري الذي تحتاجه هايتي من أجل التصدي بشكل مستدام للأزمة الأمنية المتعددة الجوانب. فمن الضروري بذل جهود أكبر لدعم التدابير الوقائية وتدابير المساءلة ضد الإجرام وعنف العصابات، بما في ذلك برامج الحد من العنف المجتمعي والفرص الاجتماعية - الاقتصادية، وكذلك التدابير الهامة المتخذة لتحسين أداء سلسلة الإجراءات الجنائية، لا سيما تلك المتخذة تحسباً لزيادة الاعتقالات نتيجة لعمليات مكافحة العصابات المعززة التي تقوم بها الشرطة الوطنية.

80 - وأود أن أعرب عن تضامني مع شعب هايتي في خضم هذه الأزمة المدمرة. وأود أيضاً أن أنوه بالجهود الدؤوبة التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة في هايتي وتغانيمهم، بقيادة ممثلي الخاصة. وستواصل الأمم المتحدة مؤازرة هايتي لدعم أي مجهود وطني يعود بالفائدة على سكانها قاطبة.